الآثار المستقبليّة المنظورة
لاتفاق غزّة/أريحا

عمر الشهابي

مدخل البحث:

في محاولتي المتواضعة هذه، لإلقاء الضّوء على الآثار المستقبليّة، المنظورة، أو المتوقّعة، لاتفاق غزّة/أريحا، كان لابدّ أن أستند، بالضّرورة، إلى الاتّفاق نفسه، بكافّة بنوده وملاحقه المنشورة والمعلنة، ومضامينها ومراميها، محاولاً، بما توفّر لديَّ من معلومات وإيضاحات، وما استنبطته من رأي ورؤى بالقراءة المتفحّصة للاتّفاق، الإجابة على السّؤال الكبير والملحّ ـ وماذا بعد؟ ـ، مع العلم أنَّ هذا السّؤال الكبير يختزن في ذاته أسئلة عديدة قد لا تنقص أهمّيّة عنه.

وقد أكون باعتمادي واختياري أسس هذا البحث، تجاوزت المشاكل التي برزت خلال اللّقاءات والمفاوضات العلنيّة والسرّيّة التي أدّت لتوقيع هذا الاتفاق، أو ما قد يبرز غيرها من عمليّة تطبيقه، أو خلال محاولة استكمال حلقات ما يسمّى بالعمليّة السلميّة، وذلك لأنّها، في نظري، لا تخرج عن نطاق القضايا الأمنيّة التي لا تقدّم ولا تؤخّر كثيراً، إذا ما قورنت بالأخرى الأساسيّة والاستراتيجيّة.

التمهيد:

لم يكن توقيع الاتفاق مفاجأة، أو عملاً كان يصعب توقّعه، خلال الظروف والوقائع الدوليّة والعربيّة القائمة، وميزان القوى الحالي، التّي تؤكّد كلّها حتميّة الوصول إلى مثل هذه النتائج، بل واحتمالات الوصول إلى ما هو أسوأ منها إذا لم تطرأ متغيّرات ومستجدّات تحدث تغييراً في الديناميّة السّياسيّة الدوليّة وفي المنطقة. كما أنّه لم يكن غريباً على أرضيّة الوقائع القائمة أن يتمّ التوقيع على هذا الاتفاق بهذه السّرعة، وأن تتسارع محاولة استكمال حلقات (العمليّة السلميّة) بهذه الحقبة الزمنيّة القصيرة، في مسألة صراع تاريخي ممتدّ الجذور منذ القدم، ومرشّح للاستمرار بأشكال شتّى، مهما تخلّله من فترات هدوء أو تسويات، بسبب التناقض الجذري الذي لا مجال فيه للحلول الوسط بين أطرافه، بينما رأينا أنّ المفاوضات التي أنهت حرب كوريا، مثلاً، استغرقت (٥٧٥) جلسة بين المتفاوضين، والمفاوضات بين الاتحاد السوفياتي السابق والحلفاء بعد الحرب حول وضع النمسا استغرقت (٤٠٠) جولة قبل الوصول إلى الاتّفاق. ذلك لأنّه بالنّسبة لهذا الاتفاق، وما قد يعقبه من اتّفاقات، توفّرت الأرضيّة والظروف واللّحظة المناسبة والمطلوبة في كافّة المجالات، ودعت كافّة الأطراف، كلٌّ حسب تصوّره للأمور ومستقبلها إلى التقاط اللّحظة، والإسراع في القيام بدوره لإنهاء ما يسمّى بالعمليّة السلميّة.

فالمخطّطات الغربيّة والصهيونيّة واضحة ومعلنة منذ القِدَم، كما نعلم جميعاً، وقبل أن يوجّه نابليون دعوته لليهود للمجيء إلى فلسطين، مروراً بالمؤتمر الصهيوني اليهودي الأوّل وقراراته، واتّفاقيّات سايكس ـ بيكو، ومشروع بنرمان، ومراسلات الشريف حسين مع هنري مكماهون، ووعد بلفور، وقرارات وتوصيات اللّجان البريطانيّة أو الدوليّة.

وكان التطوّر في هذه المخطّطات هو قيادة الولايات المتحدة الأمريكيّة لأطرافها، وتوجّهها لتنفيذها وتجييرها لمصالحها ومخطّطاتها الخاصّة، وبما يلبّي مطامع الحركة الصهيونيّة في المنطقة، التي تحالفت مع الولايات المتحدة في شراكة استراتيجيّة، أُعلنت فيما بعد، على أساس استيعابها للوقائع الدوليّة ورؤيتها لتطوّراتها المستقبليّة والدور الأمريكي المتوقّع في السّياسة الدوليّة.

وعملت الولايات المتحدة الأمريكيّة، بعد الحرب العالميّة الثانية، وبروزها قائدة للقوى المنتصرة في هذه الحرب، على تغطية هذه المخطّطات دوليّاً ومنحها السند والدعم الدولي والضمانة الدوليّة، بدءاً من العام ١٩٤٧، بالإقرار الدولي بحقٍ مشروع لليهود في فلسطين عبر القرار (١٨١)، وتمّ الاعتراف الدولي بمشروعيّة (دولة إسرائيل) عام ١٩٤٨ واعتبارها عضواً طبيعيّاً في المنطقة الدوليّة.

وعملت حرب عام ١٩٦٧ ونتائجها، والاعتراف العربي الرسمي بالقرار (٢٤٢) على فسح المجال أمام (إسرائيل) للمراهنة على تحقيق معظم أطماعها الذّاتيّة وتبوّؤ موضع العضو المحوري والطّبيعي في المنطقة، كما فتحت الباب واسعاً، وفتحت شهيّة أمريكا، لاستكمال مخطّطاتها بتغيير النظام القائم في المنطقة الذي ظهرت ملامح انهياره

وإمكانيّة نسفه في هذه الحرب ونتائجها.

وكانت كافّة مبادرات الرّؤساء الأمريكيّين السابقين، بعد هذه الحرب، والمواقف الأمريكيّة من الصّراع في المنطقة، والتي تمّ توقيع اتفاقيّات كامب ديفيد بعد ذلك في عهد الرئيس الأمريكي السّابق كارتر على أساسها، مؤشّرات على إصرارٍ وتوجّهٍ أمريكي للتطبيق العملي والكامل لهذه المخطّطات.

إنّ الدّلائل كثيرة جدّاً على التواطؤ الرّجعي العربي مع المخطّطات الغربيّة والصهيونيّة، ومنذ ما قبل عام ١٩٤٨ وحتى اليوم، سواء المعلن من هذه الدلائل أو الذي ظنّ، ويظنّ، البعض العربي المعني أنّها مازالت سرّاً مخفيّاً، وأن توجّه السّادات المقتول، وبتشجيع ودعم عربي لإجهاض نتائج حرب تشرين وانعكاساتها، وتوقيع اتّفاقيّات كامب ديفيد، والموقف العربي الرّجعي من هذه الاتّفاقات، والموقف العربي الرّسمي من حرب عام ١٩٨٢ التي تفجّرت على أرضيّة، ومن خلال أجواء، كامب ديفيد، واتفاق ١٧ أيّار السّاقط كأحد نتائجها، شكّلت أدلّة جديدة على تواطؤ الرجعيّة العربيّة مع المخطّطات المعادية، وأدلّة قدّمنها الأنظمة العربيّة على نيّتها بالمصالحة مع (إسرائيل) والاستسلام لأمريكا والانصياع لمتطلّبات تحقيق مخطّطاتها في المنطقة. وفي ذلك الوقت، كما نعلم جميعاً، كانت مبادرة الرّئيسي الأمريكي الأسبق ريغان التي قابلتها، أو التقت معها، بالأصحّ، الأنظمة العربيّة الرسميّة بمشروع فاس.

وبعد أن بدأت تظهر مؤشّرات انهيار الاتّحاد السوفياتي السّابق، وعلى قاعدة التوقيع السوفياتي على إنهاء الحرب الباردة في قمّة مالطا، توضّحت ملامح المخطّطات الأمريكيّة وفقاً لترتيب محدّد:

١ ـ قوّة وأمن وتفوّق إسرائيل.

٢ ـ السيطرة على النّفط وسبل إمداده.

٣ ـ بناء نظام إقليمي جديد.

وعلى أرضيّة انهيار الاتّحاد السوفياتي السّابق واستسلامه دون قيد أو شرط لتفرّد الولايات المتحدة الأمريكيّة بالسيطرة والتحكّم بالسّياسة الدوليّة، ونتائج وانعكاسات حرب الخليج الثانية، حيث أكّدت الولايات المتحدة الأمريكيّة موقعها كقطب أحادي متحكّم بالسّياسة الدوليّة، وتوفّرت اللّحظة والأرضيّة للمعالجة الأمريكيّة الحاسمة لموضوع الصراع العربي ـ الصهيوني في المنطقة، وترتيبها أمريكيّاً، تبلورت المخطّطات الأمريكيّة في مبادرة الرئيس الأمريكي السّابق جورج بوش، وإطلاق (العمليّة السلميّة) طبقاً لصيغة مؤتمر مدريد. حيث تجري الآن عمليّة تطبيقها من قبل إدارة كلينتون حسب أسسها المعلنة خلال حملته الانتخابيّة، وما بعدها، والتي شرحها بالتفصيل مارتن أنديك اليهودي الصهيوني رئيس منظمة (إيباك) السابق ومستشار كلينتون لشؤون الشّرق الأوسط، كما يلي:

أوّلاً ـ سياسة خارجيّة محورها الديموقراطيّة الأمريكيّة، تعمل مع أصدقائنا وحلفائنا في الشّرق الأوسط ـ إسرائيل ومصر والسعوديّة ـ من أجل تعزيز وحماية المصالح الأمريكيّة في الشّرق الأوسط، ومواجهة تهديدات الأنظمة الراديكاليّة والعلمانيّة والدينيّة على حدٍّ سواء لهذه المصالح، التي يتمثّل الثابت منها في استمرار التدفّق الحرّ لنفط الشّرق الأوسط بأسعار معقولة، والمحافظة على أمن (إسرائيل) وبقائها ورخائها، وتشجيع تسوية للصراع العربي ـ الصهيوني، ويخضع المتغيّر منها تبعاً للتغيّرات السّياسيّة في التطوّرات العالميّة والإقليميّة الدراماتيكيّة التي قد تنشأ وتؤثّر بدورها على الديناميّات السّياسيّة في المنطقة.

ثانياً ـ نحن محظوظون لوراثتنا عمليّة مفاوضات عربيّة ـ إسرائيليّة مستمرّة تشمل الفلسطينيّين وجميع الجيران المباشرين لإسرائيل من العرب، ودول المغرب ومجلس التعاون الخليجي أيضاً، ونجد أنّ التحدّي المطروح أمامنا هو تحويل العمليّة السلميّة إلى عمليّة لصنع السّلام، من خلال (الاحتواء المزدوج) للعراق وإيران في الشّرق، والعمل لتحقيق السّلام في الغرب، وتحقيق اختراق مبكر في مجالات اتفاقات السّلام.

ثالثاً ـ إنّ رفعنا لدرجة المساهمة الأمريكيّة في المفاوضات بأن تكون شريكاً كاملاً لجميع الأطراف، تستند إلى العمل مع إسرائيل، لا ضدّها، فنحن ملتزمون تعميق شراكتنا الاستراتيجيّة مع إسرائيل من أجل السّلام والأمن.

ولم يكن مفاجئاً أو غريباً، كما قدّمنا، إسراع الأنظمة العربيّة الرجعيّة كلّها إلى الموافقة على اتفاق غزّة/أريحا، وإعلان استعدادها لتدعيمه، حتى قبل أن توافق عليه اللّجنة التنفيذيّة لمنظّمة التحرير. لأنّه كان من المتوقّع بشكل كبير، بل وحاسم، انسجام هذه الأنظمة مع مواقعها ومهمّاتها في المخطّطات الأمريكيّة، بعد أن أظهرت انسجامها من خلال مشروع فاس، على قاعدة اعترافها بالقرار ٢٤٢، معبّرة عن استعدادها لتأدية مهامها حسب متطلّبات قيام النّظام الشرق أوسطي الجديد على أنقاض النظام العربي القائم، والتّراجع عمّا التزمت به في قرارات قممها السّابقة، وفي برامجها الوطنيّة.

وبالمناسبة نذكر أنّ الرئيس المصري حسني مبارك قال قبل أيّام إنّه عندما سأل السيّد أحمد السّعدون رئيس مجلس النوّاب الكويتي عن رأيه في إعلان دمشق، كان جواب السيّد السّعدون (أنّ إعلان دمشق هو كلام فارغ).

كما لم يكن مفاجئاً إسراع ياسر عرفات وزمرته باختراق التنسيق

العربي في المفاوضات والتفرّد بتوقيع اتفاق غزّة/أريحا، وهو المتهالك، منذ زمن بعيد، على دور ما في التسوية والترتيبات الأمريكيّة، بعد أن كان قد مهّد لذلك بنوجّهات كانت تؤشّر إلى انسياقه المتسارع نحو التحلّل من الثوابت الوطنيّة الفلسطينيّة والائتلاف الفلسطيني الذي كان موجوداً في المنظّمة قبل عام ١٩٨٣.

المقدّمات:

بما أنّ المقدّمات تقود إلى النتائج، فإنّ هذا الاتّفاق لم يأت من فراغ، بل سبقه مجرى أحداث طويل على السّاحة الدوليّة والسّاحة العربيّة والسّاحة الفلسطينيّة.

وإذا كان استسلام ياسر عرفات وزمرته للشروط الأمريكيّة والإسرائيليّة لم يكن معروفاً عن الاستسلام العربي، على أساس أنّ منظّمة التحرير في الأصل، شكّلتها وأنشأتها الأنظمة العربيّة لتكون الحلقة الفلسطينيّة في النّظام العربي الرّسمي، لتتحمّل وزر تصفية القضيّة، حتّى لا يلوّث قادة النّظام العربي الرسمي أيديهم بقضيّة فلسطين، بعد أن فقد بعض أعمدة هذا النّظام رؤوسهم وكراسيهم لتهاونهم في قضيّة فلسطين. وعلى أساس أنّ الأنظمة العربيّة عندما عملت لوضع ياسر عرفات وزمرته على رأس منظّمة التحرير وقيادتها كانت تعلم تماماً أنّها وضعت المنظّمة في اليد المصمومة للتفريط بحقّ الشعب الفلسطيني وقضيّته، حيث تخرج هي بريئة من الجريمة والمؤامرة.

ولكن ياسر عرفات، كرئيس لمنظّمة التحرير القائدة لنضال الشّعب الفلسطيني، لم يكن يستطيع أن يصل إلى مثل هذه الحالة رغم الدّعم العربي الرجعي والتسهيلات العربيّة والدوليّة له، لو استقامت الأمور على السّاحة الفلسطينيّة، ولم يجد عرفات غطاء فلسطينياً لتوجّهاته التنازليّة والتسووية التفريطيّة، بسبب اختلاف وتباين نسب الرّؤى والتصوّرات لسياسة عرفات وتوجّهاته، فقد كان منها القاصر عن الفهم الكامل لأبعاد هذه السياسة والتوجّهات، ومنها المساهم في منح عرفات التغطية بغية تحقيق مكاسب تنظيميّة، حيث ساهمت هذه المواقف إلى جانب أجهزة إعلام عرفات وأجهزة الإعلام العربيّة الرجعيّة وبعض الأجهزة الدوليّة، إضافة للإمكانات الماديّة التي تحكّم بها عرفات، بتسهيل واستمراريّة توجّهاته، وبعد أن توضّحت أبعاد توجّهاته في زيارته المعروفة لنظام كامب ديفيد وثمّ إعلانه إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني في باريس.

وهكذا، وعلى أرضيّة المتغيّرات الدوليّة، ونتائج حرب الخليج الثانية، وبعد أن وصلت الأمّة العربيّة إلى حدّ ليس أمامها إلاّ الاستسلام القسري أو الطّوعي، وأصبح الطّرف الفلسطيني المؤهّل والمضمون جاهزاً للاستسلام، ذهب العرب إلى مدريد وهم يعلمون أنّ ميزان القوى قبل مدريد وخلال مدريد هو الحكم في مسألة الحقوق

وهنا لابدّ من التطرّق إلى المقدّمات والأرضيّة السّياسيّة والديبلوماسيّة التي انطلقت عليها المفاوضات، وتمّ عليها التوقيع على اتّفاق غزّة/أريحا، والمعتمدة للوصول إلى ما يطلق عليه زوراً وبهتاناً الحلّ العادل والشّامل.

إنّ صيغة مدريد انطلقت من المنظور الأمريكي على إعلان أمريكي واضح يؤكّد التزاماً أمريكيّاً أعلنت إدارة كلينتون الحاليّة التزامها به، بالشّراكة الاستراتيجيّة مع (إسرائيل) والعزم على تطوير هذه الشراكة في شتّى المجالات لمواجهة تحدّيات القرن الواحد والعشرين. كما أنّ هذه الصّيغة وزّعت المفاوضات على مسارين اثنين ولم تربط بينهما، بحيث أنّ المفاوضات المتعدّدة الأطراف، تستكمل مسارها حتّى ولو تعرّضت المفاوضات الثنائيّة لأيّ سبب. ويقضي مسار المفاوضات الثنائيّة بأن يفاوض كلّ فريق عربيّ على حدة. وهو ما يفقد الأطراف العربيّة الموقف الجماعي الموحّد لطرح الأمور ومتابعتها والمرجعيّة الواحدة، بقصد تشتيت الأداء العربي وشغْل كلّ مفاوض عربي بقضاياه الخاصّة دون التركيز على الشّأن العربي العام، واختراق المسارات، في الوقت الذي ترتبط فيه الوفود الإسرائيليّة بمرجعيّة واحدة وتتلقّى تعليماتها من سلطة مركزيّة واحدة.

وإنّ رسائل الضمانات التي وجّهتها الإدارة الأمريكيّة تشير إلى أنّ القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ هما القاعدة القانونيّة للمفاوضات، دون الإشارة إلى القرار (٤٢٥) مثلاً، أو كافّة القرارات المعنيّة بالصّراع العربي - الصهيوني. وقد دخل المفاوض العربي المفاوضات دون أن يصرّ أو يعمل على تثبيت قاعدة المفاوضات بالحصول على تفسير موحّد أمريكي - روسي مثلاً للقرار ٢٤٢، أو من خلال تفسير دولي مرجعي له، مع علمه أنّ رسالة التطمينات الأمريكيّة الموجّهة إلى اسرائيل تؤكّد أنّ تفسير القرار ٢٤٢ متروك إلى المفاوضات، وأنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة لن تتدخّل في هذا الأمر.

ومع أنّ المفاوض العربي لم يهدّد بالانسحاب من المفاوضات المتعدّدة باعتبار أنّ المفاوضات الثنائيّة باتت مغلقة تقريباً، فقد استغلّ الوفد الإسرائيلي إلحاح المفاوض الفلسطيني في الحصول على أيّ مكسب ولو شكلي لكي تستطيع منظّمة التحرير استغلاله وتوظيفه في تناقضها الحادّ مع الجماهير والفصائل الفلسطينيّة الرّافضة، للحصول على أكبر قدر ممكن من التنازلات الفلسطينيّة مقابل وعد بسلطة شكليّة في غزّة وأريحا.

الآثار المتوقّعة للاتّفاق:

فلسطينيّاً:

بعد أن أعلن ياسر عرفات في باريس إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني، ورغم وضوح نصوص ومضامين القرارات الدوليّة المتعلّقة بحقوق الشّعب الفلسطيني الوطنيّة الثابتة غير القابلة للتصرّف، طلبت منظمة التحرير رأي الأستاذ الأمريكي من أصل إيرلندي (فرانسيز بويل) الخبير في القانون الدولي في شكل الاتفاقيّة المؤقّتة للحكم الذّاتي، حيث أعدّ مذكّرته وقدّمها للمنظّمة في ١٠/١٢/١٩٩٢، وحين انكشف أمر المفاوضات السّرّيّة التي بلغت ذروتها في النرويج تبيّن أنّ المفاوضين الفلسطينيّين السرّيّين قاموا بنقض ملاحظات وتنبيهات وتحذيرات مذكّرة الخبير الأمريكي، والموافقة على كلّ ما هو معاكس لها. وأقدّم بعض الأمثلة على ذلك.

قالت المذكّرة بضرورة مطالبة الدولتين الرّاعيتين بضمان إصدار قرار تفسيري محدّد للقرار ٢٤٢ وقرار من مجلس الأمن ينصّ على أنّ القرار ٢٤٢ يظلّ ساريا وملزماً بالنّسبة للأراضي الفلسطينيّة بعد التوقيع على الاتفاقيّة المؤقّتة ومعاهدات السّلام مع الدّول العربيّة الأخرى. ولا تعولوا على أيّ ربط مكتوب بين الاتفاقيّة المؤقّتة والتسوية النهائيّة، ولا يمكنكم الاعتماد في حماية حقوقكم على رسائل الدّعوة ورسائل التطمينات الأمريكيّة، وأنّه يجب أن يكون التوقيع على الاتفاقيّة المرحليّة بالأحرف الأولى لعرضها على المجلس الوطني الفلسطيني لتفويض الوفد المفاوض بالتوقيع عليها. ولا توقّعوا اتفاقيّة تقرّ لإسرائيل بحقّ خروج قوّاتها والانتشار ثانية لأنّكم ستصفون شرعيّة على الاحتلال. ويجب أن تصرّوا على تمتّع سلطات الحكم الذّاتي بمجلس تشريعي مستقلّ، لأنّه من دون سلطات تشريعيّة لن تكون سلطة الحكم الذّاتي أكثر من (حكومة موالية) في القانون الدولي، وأنّ الأمريكيّين يريدون خداعكم، فليس هناك عمل تشريعي بدون سلطة تشريعيّة بحيث تصبحون مجرّد أداة مدنيّة لقوّات الاحتلال.

وبعمل معاكس لهذا كلّه جاء الاتفاق الفلسطيني خالياً من أيّ إشارة للقرار ٢٤٢ كمرجعيّة للمرحليّة الانتقاليّة، وتمّ وضع (ربط مكتوب) يشير إلى أنّ (مفاوضات الوضع النهائي ستقود إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨). وتمّ التوقيع بالأحرف الكاملة الواضحة على الاتفاق دون عرضه على المجلس الوطني الفلسطيني. وجاء في الاتفاق، (من المفهوم أنّه تبعاً للانسحاب الإسرائيلي، فإنّ مسؤوليّة اسرائيل ستستمرّ عن الأمن الخارجي، وعن الأمن الداخلي، والأمن العام، للمستوطنات والإسرائيليّين، ومن الممكن أن تستمرّ القوّات الإسرائيليّة والمدنيّون، في استخدام الطرقات البحريّة في قطاع غزّة ومطعم أريحا). وكان التنازل في الاتفاق عن إنشاء مجلس تشريعي منتخب، وتمّ الاتفاق فقط على انتخاب (مجلس) بدون إعطائه أيّ صفة تشريعيّة، فقد جاء في الاتّفاق (أنّ انتخابات مباشرة حرّة وسياسيّة عامّة، سوف يتمّ إجراؤها لانتخاب (مجلس) تحت إشراف متّفق عليه).

وغُلّفت هذه التنازلات بشعارات زائفة، مثل الأرض مقابل السّلام والكونفدراليّة الأردنيّة ـ الفلسطينيّة، وكلّ من هذين الشعارين لا يقلّ خطورة عن الآخر، فالأرض مقابل السّلام شعار مخادع لكنّه محاولة للحصول أو الوصول إلى الأرض الفلسطينيّة المحتلّة عام ١٩٦٧ مقابل بيع ما تبقّى من قضيّة وأرض فلسطين وحقوق شعبها وهو كثير. والكونفدراليّة مسار مؤجّل لا يؤدّي طرحه الآن إلاّ إلى إلحاق الضرر بالفلسطينيّين والأردنيّين ودمج الأردن بالاتفاق ودوره الإقليمي.

إنّ تأثيرات الاتّفاق على المستوى الوطني الفلسطيني تتمثّل حسب قراءتنا لبنوده وملاحقه في:

١ ـ محاولة لإلغاء وشطب كافّة القرارات الدوليّة المعنيّة بقضيّة فلسطين وحقوق الشّعب الفلسطيني الوطنيّة الثابتة والتي ضمنتها القرارات والشرعيّة الدوليّة.

ـ وفد بدأ التحرّك العملي لذلك ـ وفسح المجال أمام المنظمة الدوليّة والمجتمع الدولي للتحلّل من المسؤوليّات الدوليّة والقانونيّة المترتّبة تجاه تطبيق هذه القرارات، وإلغاء خارطة فلسطين الجغرافيّة التّاريخيّة كمقدّمة للتغيير الجغرافي والسياسي على مستوى المنطقة كلّها بما ينسجم مع النّظام الشرق أوسطي الذي تجري محاولة ترتيبه على أنقاض النظام العربي القائم

٢ ـ يفسح المجال أمام اسرائيل للتخلّص من شروط قبولها عضواً في المنظّمة الدوليّة بعد نتيجه تجاوز القرارات الدوليّة وتحلّي الطّرف الفلسطيني عن شرط التزام إسرائيل بهذه القرارات أساساً للاعتراف بها والتفاوض معها. وألغى الاتّفاق حقّ تقرير المصير، وحقّ إقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلّة، وحقّ العودة، هذه الحقوق التي ضمنتها القرارات الدوليّة.

٣ ـ لا سيادة فلسطينيّة معترف بها على أرض فلسطين، ولا بحث لموضوع القدس ومصيرها، ولا عودة للمبعدين النازحين إلى أراضيهم، ولا إلغاء للمستوطنات. ولا توقيف لحركة الاستيطان، وبقاء الضفّة الغربيّة والقطاع تحت الاحتلال إلى إشعار آخر، وإهمال حقّ عرب فلسطين في الأرض المحتلّة عام ١٩٦٧ في تقرير مصيرهم، والاحتفاظ بأرضهم، وجعل تلك الحقوق موضع بحث

٤ ـ يحاول الاتفاق تصفية وتقسيم فلسطين الأرض والشعب

والحقوق، كأنّه لم يكف شعب فلسطين تقسيم بلدهم في قرارات الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، حسب ما قال الأستاذ أنيس صايغ في حديث لجريدة السّفير، ولا سقوط ما تبقّى من فلسطين عام ١٩٦٧. وما رافق ذلك من تجزئة الشّعب الفلسطيني الواحد الموحّد على أرض واحدة حتى ربيع عام ١٩٤٨، إلى شعب مبعثر يقع تحت سلطة ألف جهة ويحمل ألف صفة قانونيّة. فقد أمعن اتفاق غزّة/أريحا في تفتيت هذا الشّعب، سواء على الصّعيد الفلسطيني غزّة ـ أريحا خارج نطاق فلسطينيّي الضفّة الغربيّة والقطاع الذين هم، في الأساس خارج نطاق فلسطينيّي الأرض المحتلّة عام ١٩٤٨، وفلسطينيّي الشتات منذ العام ١٩٤٨، أو على صعيد إثارة الفلسطينيّين الواقعين ضمن مشروع غزّة/أريحا بعضهم ضدّ بعض وتسليط ما يسمّى بالشّرطة الفلسطينيّة على بعض الفلسطينيّين لمصلحة البعض الآخر، مدعومين بجيش الاحتلال القريب منهم، وبمسلّحي المستوطنات الإسرائيليّة الموجودة في الضفّة والقطاع والتي ستبقى، حسب الاتفاق، حيث هي، وتبقى السّلطة والأمن فيها بيد الإسرائيليّين أنفسهم.

٥ ـ يحاول الاتفاق وضع الشخصيّة الوطنيّة الفلسطينيّة أمام البحث عن تعريف ذاتي جديد لها، سياسي وإيديولوجي، بعد أن حاول الاتفاق إدخالها في سياق نسق تاريخي جديد نحو مبدأ الدّمج والتركيب بين الأمن والسّياسة والاقتصاد مع الهويّة والمطامع الإسرائيليّة.

٦ ـ حدّد الاتفاق وضع طرفه الفلسطيني إلى جانب إسرائيل في مواجهة فلسطينيّي الشتات وأمانيهم، بعد أن جعل الاتفاق وضعهم القانوني معلّقاً بين المرحلة النهائيّة من المفاوضات الثنائيّة الفلسطينيّة ـ الإسرائيليّة، وبين المفاوضات المتعدّدة الأطراف التي تعتبر مسألة اللاّجئين أحد بنودها، وبين القرارات الداخليّة للدول المضيفة في ضوء الاعتبارات الإقليميّة والدوليّة المتضاربة.

٧ ـ أدخل الاتفاق الطرف الفلسطيني فيه عضواً مسيَّراً ومسخَّراً في ملف جديد لمواجهة طموحات الجماهير العربيّة والإسلاميّة في التحرّر والتقدّم وبوادر مؤشّرات النهوض العربي والإسلامي، الذي التقى الغرب الصليبي ومعظم الأنظمة العربيّة على اعتباره الخطر المشترك الذي يتهدّد المصالح الغربيّة والطموحات الإسرائيليّة والأنظمة العربيّة السّياسيّة القائمة، على قاعدة اتفاق الموقّعين على استغلال الزّخم المالي الموعود، لخدمة توظيف الإيديولوجي والوطني والقومي والثّوري في سبيل هذا المشروع وامتداد مراميه السّياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة الصهيونيّة والغربيّة الاستراتيجيّة، إلى الآفاق العربيّة والإسلاميّة، لصالح أمن إسرائيل ورخائها الاقتصادي، مقابل تحسين الوضع الديبلوماسي والمالي لبعض محدود من الفلسطينيّين.

٨ ـ حدّد الاتفاق مهمّة طرفه الفلسطيني على السّاحة العربيّة والإسلاميّة كمطيّة لتنفيذ التطبيع السّياسي والاقتصادي والقانوني بين إسرائيل ونحو ستين دولة إسلاميّة وإفريقيّة بعد أن رحّبت معظم الأنظمة العربيّة ومجلس التعاون الخليجي، خصوصاً، ومنظّمة المؤتمر الإسلامي بالاتفاق حتى قبل أن تعلن الموافقة الفلسطينيّة المزوّرة وغير الشّرعيّة من اللّجنة التنفيذيّة لمنظّمة التحرير.

٩ ـ أسقط الاتّفاق القرارات الدوليّة التي تشكّل المرجعيّة القانونيّة والثابتة للحقّ الوطني الفلسطيني والحقّ العربي، انسياقاً وراء سياسة إسرائيل التي تمثّلت، منذ البدء، في العمل على تحقيق هذا الهدف بإلغاء وتطبيق جميع النصوص القانونيّة التي دانت أو تدين سياسة إسرائيل، وفقاً لأحكام الشرعيّة الدوليّة، وإخضاع كلّ الأمور إلى طاولة المفاوضات وما تسفر عنه من اتفاقات ثنائيّة ومنفردة بين إسرائيل وكلّ دولة عربيّة من دون أيّ مرجعيّة قانونيّة دوليّة ومن دون أيّ اتفاقات جماعيّة مع الوفود العربيّة مجتمعة.

١٠ ـ لقد أنهى الاتفاق منظمة التحرير الفلسطينيّة بما كانت تجسّده، سواء من خلال التزامها بالثوابت الوطنيّة الفلسطينيّة مجسّدة للهويّة الوطنيّة ونضال الشّعب الفلسطيني من أجل الوطن والحرّيّة، أو من خلال توجّهاتها التسووية كحلقة (شرعيّة) في النظام الرسمي العربي. وحيث كانت المصالحة القسريّة بينها وبين الشّعب الفلسطيني طوال عقدي السبعينات والثمانينات امتداداً للمصالحة القسريّة بين الأنظمة العربيّة والشّعب العربي في غالبيّته السّاحقة. وأوجد بالتواطؤ العربي الرّسمي، فراغاً في السّاحة الوطنيّة الفلسطينيّة يحاولون ترميمه بهياكل مطواعة ومسيَّرة نحو شطب فلسطين الوطن والقضيّة والحقوق والشعب من الخارطة الإقليميّة والدوليّة.

عربيّاً:

١ ـ يهدف الاتفاق إلى فسح المجال أمام الأنظمة العربيّة للتحلّل من التزاماتها القوميّة نحو قضيّة فلسطين، والهروب من متطلّبات واستحقاقات الوحدة القوميّة أو التضامن العربي نحو الترتيبات الجديدة للنظام الشرق أوسطي الجديد.

٢ ـ يضع العقبات والقيود أمام وعلى عمليّة التحرّر الوطني الفلسطيني، ويئد التطلّع إلى ممارسة حقّ التحرير ضدّ كيان عدواني مغتصب توسّعي يهدف إلى مصادرة المصير الوطني الفلسطيني والمصير القومي كلّه في معادلة يهوديّة خبيثة يتحوّل فيها جزء من تراب فلسطين رهينة في يد دولة المهاجرين (إسرائيل) للمقايضة على مصير

منطقة بأكملها.

٣ ـ يهدف إلى تغيير طابع التناقض الإقليمي وكون الكيان الصهيوني طرفاً فيه، نحو طابع جديد لابدّ أن ينطوي على جملة من التناقضات الطائفيّة والإقليميّة والجبهويّة، حيث تسير الأطراف العربيّة والإقليميّة الأخرى من ضعف إلى ضعف، ومن انقسامات إلى انقسامات تدفع الاستحقاقات المتوالية لأمريكا وترتيباتها، وهو ما يقود حتماً إلى نسف أسس النّظام العربي المتمثّلة في الجامعة العربيّة وقرارات القمم العربيّة وكافّة الاتفاقات العربيّة الجماعيّة أو الثنائيّة، وإلى تغيير آفاق وأساليب التنمية لدى هذه الأطراف حتّى لا تبقى هناك كتلة إقليميّة وقويّة تقف مستقبلاً في وجه النفوذ الصهيوني أو تشكّل قاعدة ومنطلقاً للأهداف والتطلّعات القوميّة.

٤ ـ لقد كان التطبيع مع (إسرائيل) يسير بوسائل ووتائر مختلفة، وحتى قبل مدريد، سواء بشكل علني أو سرّي، فقد أكّد الدكتور شفيق الغبرا أستاذ العلوم السياسيّة المساعد بجامعة الكويت خلال ندوة عن اتفاق غزّة/أريحا عقدت في الكويت، أنّ النفط الخليجي يذهب إلى إسرائيل منذ زمن طويل باسم إيطاليا، وأنّ دول الخليج تعرف أنّ البترول الخليجي يصبّ في إسرائيل. ولكن، وعلى أرضيّة الاتفاق، وبأواصر أمريكيّة، ورغبة خليجيّة وعربيّة رجعيّة ذاتيّة، سارعت هذه الدّول إلى التّسابق في أداء مهامها وأخذ دورها في عمليّة المصالحة والتطبيع مع إسرائيل، استجابة لطلب إسرائيل، (إنّ العرب المؤيّدين للاتّفاق ملزمون بإنجاحه)، متجاهلة، بل ومتغابية عن أهداف إسرائيل الإقليميّة ومطامعها، وخصوصاً باتّجاه البترول ودوله، وأنّ ما تريده إسرائيل هو اعتراف العرب بها (كتبريك كامل) في الثروات والمواقع الاستراتيجيّة العربيّة من الخليج إلى المحيط، والتسليم بأنّ ٩٩ بالمائة من أوراق ازدهار الشّرق الأوسط ينبغي أن يكون بيدها، سواء في الخبرات أو الثروات أو رؤوس الأموال، وأيّ ارتباط اقتصادي أو عسكري أو حتّى سياسي، بين أيّ دولة عربيّة ودولة أخرى عربيّة أو أجنبيّة يجب أن يكون من خلالها وبواسطتها أو بمعرفتها، لأنّها حسب قول المسؤولين الإسرائيليّين، الأقدر على استخدام التكنولوجيا وتطويرها، والأفضل في تشغيل الأيدي العاملة، والأحسن في توظيف رؤوس الأموال، وخير من يعرف قيمة النفط والمياه.

ثمّ إنّ هذه الأنظمة العربيّة تتجاهل، أو تتغابى تماماً، أنّه تبعاً للاستسلام العربي وميزان القوى الحالي، ستفقد هذه الدول حرّيّة الإرادة واتّخاذ القرار في كافّة المجالات الاقتصاديّة والثّقافيّة والدفاعيّة والسّياسيّة، ولن تجد المرجعيّة الدوليّة المستعدّة حتى لسماع شكواها. وهو ما يجعل مراهنتها على حماية رؤوسها وامتيازاتها الذّاتيّة مراهنة خاسرة.

٥ ـ إنّ الاعتراف المصري بإسرائيل وبحدود جنوبيّة لها، والاعتراف الأردني بإسرائيل وبحدود شرقيّة لها، ثمّ لاعتراف الفلسطيني بإسرائيل، ودون الطلب منها تعيين أو تحديد حدودها، وقبل أن تنسحب من الجولان وجنوب لبنان، يمثّل تواطؤاً مع إسرائيل في استمرار احتلالها لهذه الأرض.

كما أنّ هذا الاعتراف المبرّر بأنّه تحجيم لمشروع إسرائيل الكبرى، والذي يفتقد الضمانة الأساسيّة وهي التحديد القاطع من قبل إسرائيل لحدودها الجغرافيّة، يفتقد المصداقيّة بعد أن سمح لإسرائيل أن يمتدّ نفوذها من المحيط إلى الخليج وبالإضافة إلى أنّ هذا الاعتراف المصري والأردني والفلسطيني لا يشكّل الضمانة أمام مطامع وشهيّة إسرائيل العدوانيّة التوسّعيّة الجغرافيّة، فإنّه، إضافة إلى التوجّه للدخول في الترتيبات الجديدة للنظام الشرق أوسطي، يوجّه ضربة قد تكون قاضية، إلى وقت غير منظور، للكثير من الثوابت القوميّة، ويعمل على تفتيت النسيج القومي مزقاً متنافرة الألوان والاتجاهات مطموسة المعالم والصبغة القوميّة.

٦ ـ إنّ الاتفاق الذي تمّ مؤخّراً بين ولي العهد الأردني وشمعون بيريز برعاية أمريكيّة على قاعدة إعلان المبادئ الأردني ـ الإسرائيلي، والذي يندرج على أرضيّة المشروع الأمريكي بإقامة سوق مشتركة مع حرّيّة انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع بين إسرائيل والأردن ومنطقة الحكم الذّاتي الفلسطيني، وإن كان مراهنة أردنيّة على إمكانيّة الاحتفاظ بالعرش والامتيازات الذّاتيّة للعائلة المالكة، لقاء وضع الأردن في خدمة تنفيذ المخطّط الصهيوني ـ الأمريكي، فإنّه دليل على التوجّه العربي العملي للتساوق مع هذه المخطّطات.

دوليّاً:

أمّا الآثار المستقبليّة للاتفاق دوليّاً فتتمثّل في إلغاء قضيّة فلسطين وحقوق شعبها وإلغاء المنطقة كلّها كمنطقة صراع متفجّر، من التفكير والتعامل السّياسي الدولي، مع اقتصار التعامل مع المنطقة كمنطقة استثمارات تزخر بالإمكانات الاقتصاديّة، يرتبط الاستثمار فيها وتحقيق المكاسب بإرضاء القوّة المهيمنة فيها وإرادتها، وهي إسرائيل.

الخلاصة:

قد يستغرب البعض هذا الاحتفال الضّخم والتأييد العالمي لاتفاق غزّة/أريحا، ولكن حتماً سيزول هذا الاستغراب عند ظهور نتائجه واتّضاح أبعاده على مستوى المنطقة العربيّة ومنطقة الشرق الأوسط التي أصبحت في الترتيبات الأمريكيّة تضمّ إيران وتركيا وأفغانستان والدول الإسلاميّة في جنوب الاتحاد السوفياتي السّابق، حسب التصوّر العالمي للمنطقة كمنطقة استثمارات وسوق مربحة

على أرضيّة تنفيذ النّظام الشرق أوسطي الجديد.

لقد تشابهت بشكلٍ ما صياغتا اتفاق غزّة/أريحا واتفاقيّات كامب ديفيد، وحتّى الطّاولة ذاتها استعملت لتوقيع الاتفاقين، غير أنّ هذا التشابه لا يعدو كونه سطحيّاً. إذ لم تساند اتفاق كامب ديفيد سوى مصر وإسرائيل وأمريكا، ورفضت الأمم المتّحدة اعتباره خطوة صالحة لتحقيق السّلام في المنطقة، كما أنّ المجموعة الأوروبيّة لم تعلن تأييدها له ورفضه الاتّحاد السوفياتي السابق، وتفرّدت أمريكا وحدها بالسمسرة له.

لكن اتّفاق غزّة/أريحا حظي بتأييد دولي كاسح، فقد أيّدته الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبيّة، والجامعة العربيّة، وأغلبيّة الدول العربيّة، ومنظّمة المؤتمر الإسلامي وهو ما يرشّحه للتطبيق أمام واقع ميزان القوى والواقع الدولي والعربي الحالي، والإصرار الأمريكي على استكمال العمليّة السلميّة وإقامة النّظام الشرق أوسطي الجديد، إلى وقت غير منظور، لتأدية وظيفته في استكمال العمليّة السلميّة حسب المنظور الأمريكي والبرنامج الصهيوني. ذلك لأنّه على ضوء الواقع الحاضر، يبدو أنّ حالة الضّعف العربي والاستسلام أمام الضّعف والإحباط أدّى، آنيّاً، إلى إغلاق كافّة المنافذ والخيارات أمام الكثيرين

إنّ الواقع يؤشّر أنّ الطّرف الإسرائيلي يفاوض من موقع القوّة ومنطق الإرادة الحرّة، ولا يمنح القليل إلّا لقاء الحصول على الكثير متمتّعاً بالأهليّة السّياسيّة والشرعيّة الديموقراطيّة تبعاً لمعادلة الديموقراطيّة الإسرائيليّة، ولكنّ الطرف العربي، في معظمه، هو نظام سياسي غير منتخب، ولا يتمتّع بالحدّ الأدنى من الثّقة الشعبيّة، وفي الوقت الذي يستقوي على محكوميه. فإنّ إرادته السّياسيّة منزوعة، ومرتهنة لدى أركان النظام الدولي الحالي، بل إنّ معظم الأنظمة العربيّة بما فيها منظّمة التحرير الحاليّة تحد نفسها، نتيجة إحباطاتها، أمام واحد من خيارين، إمّا التطويع والتوقيع أو الاستبدال والزوال

ورغم هذا، فإنّي أقول، إنّ هذا الاتفاق وما قد يعقبه من اتفاقات عربيّة ـ إسرائيليّة أخرى لن يكتب لها الرّسوخ والبقاء الدائمان في المنطقة، ذلك أنّ كافّة مشاريع السّلام العربيّة ـ الإسرائيليّة والتي تمّت وتتمّ صناعتها في واشنطن وتل أبيب، مآلها إلى الفشل والانحسار، ولو بعد حين، بسبب تجرّدها عن أهمّ مقوّمات النجاح الذّاتيّة، وفي مقدّمتها شرط الإرادة الحرّة ومطلب الشرعيّة السّياسيّة.

وأقول إنّ منطق الصفقات هذا الذي احتاج إلى قدر كبير من الدمار للشعب الفلسطيني، والشعوب العربيّة لينتصر على التّاريخي من الثوابت والحقائق لن يحقّق نصره الحاسم، فالمشكلة تاريخيّة بحقيقتها وجذورها وأبعادها ولن تحلّها مثل هذه الصفقات، سواء اقتنع بهذا من اقتنع من الأمريكيّين والأوروبيّين والإسرائيليّين والمتساقطين الخونة من الفلسطينيّين، لأنّها تتعلّق بمواجهة بين عوالم وليس بين مافيات وقبائل.

وإنّني أقول إنّ دور إسرائيل ابتدأ الآن، والويل لنا كأمّة عربيّة إذا طبّقت الاتفاقيّة على الشّعب الفلسطيني وتمّ الاستسلام العربي الكامل وتطبيق الأمور على الأرض، وأعرف أنّ العالم لا يرحم ولا يشفق ولا يعيد حقوقاً لشعب أو أمّة تجلس وتبكي على أطلال الأوطان والحقوق والحرّيّة والكرامة.

ولكنّني أقول، أيضاً، إنّ ما قاله الرئيس الأمريكي كلينتون، (بأنّه علينا أن لا نتحمّس ونتفاءل كثيراً) يستند إلى معرفة ورؤية حقائق تجاهلها المتهالكون على الاسنسلام. فهناك عقبات كثيرة أمام المخطّط الأمريكي، لا تتمثّل فقط بالوجدان العربي والإسلامي أو شعلة الانتماء والتّاريخ والشهداء الرّاسخة في ضمير ونبض الأجيال، بل تتمثّل بوقائع قائمة، وبقوى على الأرض، ينبغي تطويعها لتطبيق وإنجاح المخطّط. تتمثّل في الشّعب الفلسطيني وفصائله العشرة، وسورية، وإيران، والسّودان، وليبيا، وأفغانستان، والقوى العربيّة والإسلاميّة الرّافضة للاستسلام على امتداد الوطن العربي والبلاد الإسلاميّة.

وهنا لابدّ أن نعي جميعاً أنّ مسؤوليّة مقاومة هذا الاتفاق والمخطّط وامتداداته تتحمّلها بالأساس، الطّلائع المناضلة في الشّعب والأمّة.

لقد أسقطت الشّرعيّة القانونيّة والقوميّة كافّة الأنظمة المتساوقة مع هذا الاتفاق والمخطّط بعد أن خرجت على الثّوابت القوميّة وعن التزاماتها وتعهّداتها أمام جماهيرها. كما أنّ الشرعيّة القانونيّة والشرعيّة الثوريّة أسقطت ياسر عرفات ومنظّمته منذ ما بعد اتفاقيّات كامب ديفيد والتي توجه للتساوق معها، وعلى الأخصّ بعد توقيع اتفاق غزّة/أريحا.

ونحن في هذه القوى التي ذكرناها على السّاحة العربيّة والإسلاميّة نستطيع إن صدقت النوايا وتوفّر الوعي على الأخطار والجدّ في حمل المسؤوليّة، أن نصنع الكثير.

ونحن في الفصائل الفلسطينيّة العشرة نستطيع أيضاً أن نصنع الكثير لنكوّن مشروعاً وطنيّاً وثوريّاً لقيادة فلسطينيّة جديدة أو مرجعيّة قياديّة للشّعب الفلسطيني، فالتباينات بيننا غير أساسيّة، وعلى قاعدة التعميم والاتفاق أن لا تعاون ولا تساوق مع الحكم الذّاتي والإصرار على إسقاطه وإفشاله نستطيع الكثير. ذلك أنّ محكّ

الإيجابيّة والسلبيّة ليس هو قيام عمليّة الرّفض أو القبول، فهذا المحكّ الشكلي الآلي ليس صالحاً، ويجب أن يستبدل به محكّ أصدق منه، فالمحكّ الحاسم هو طبيعة المرفوض والمقبول، وهو أيضاً طبيعة الدّافع على الرّفض والباعث على القبول. فمن رفض الخطأ وتمسّك بالصّواب، أو قاوم الظّلم تعلّقاً منه بالعدل كان موقفه إيجابيّاً إذا اقترن بالممارسة المطلوبة. فنحن نقول لا لإسرائيل، لأنّنا نقول نعم لفلسطين، ونحن نقول لا لإسرائيل وللاحتلال الذي تجسّده، لأنّنا نقول نعم لحقّ شعبنا الفلسطيني في تقرير مصيره وتحرير وطنه ولحقّ الأمّة العربيّة في تحرير المحتلّ من أرضها.

إنّنا نقول لا لإسرائيل وللاغتصاب المستمرّ الذي تجسّده إسرائيل، لأنّنا نقول نعم للمبادئ التي لابدّ لأيّ نظام دولي كيما يكون عادلاً وسليماً وثابتاً، من أن يرتكز عليها قاعدة راسخة له.

ونقول لا لهذا الاتفاق والمخطّط الذي يستهدف حقوق الأمّة ووجودها ومستقبلها لأنّنا نؤمن بحقّ شعبنا وأمّتنا في تقرير المصير وحماية ترابها وتاريخها ووجودها ومستقبلها وحقّها في الإرادة الحرّة والسيادة. والاتفاق في النهاية ليس نهاية العالم، ولا هو القدر الإلهي في تغيير الحتميّة التّاريخيّة التي تؤكّد انتصار حقوق الإنسان والشّعوب على كلّ قوى الظّلم والبغي والعدوان.

* * *

مداخلة حمد الموعد

يلاحظ الباحث في تاريخ العمل السّياسي الفلسطيني، غياب تكافؤ، مزمن وتاريخي، بين القيادة/ السّلطة وبين المعارضة. فقد اتّسمت القيادة الفلسطينيّة، تاريخيّاً، وبشكل عامّ، طوال ربع القرن الماضي، على الأقلّ، بالسّمات التالية:

- بوحدة متماسكة، تجيد توزيع الأدوار، وتشتيت النّيران.
- ببراغماتيّة، تنبع السّياسة عندها من حلّ وسط، ومن مساومة، ينتج عنها التّوصّل إلى قواسم مشتركة، بالحدّ الأدنى الممكن؛ تسعى، دائماً، إلى خلق حقائق جديدة، وتكريسها.
- تؤمن بالمرحليّة، والتدرّج، وسياسة التّغيير (خطوة ـ خطوة).
- تعتمد سياسة الغموض Politics of Ambiguity، لتكريس تفرّدها بالسّلطة، وتنجح في استصدار قرارات، تتيح لكلّ طرف أن يفسّرها على هواه، وأن يتّهم الآخرين بعدم الالتزام. وهذا ينطبق على كلّ البرامج، بدءاً من البرنامج المرحلي، لعام ١٩٧٤، الّذي أسقط الشّعار/الحلم بدولة ديموقراطيّة علمانيّة، إلى «وثيقة الاستقلال»، لعام ١٩٨٨، بكلّ مضامينها، والّتي ليس آخرها وضع «الميثاق الوطني الفلسطيني» على الرفّ.
- تجيد استثمار المتغيّرات، المحليّة، والعربيّة، والدّوليّة، بما ينسجم مع توجّهاتها السّياسيّة.
- استطاعت أن تخلق عقلاً جماعيّاً، أو حسّاً جماعيّاً مشتركاً لدى الشّعب الفلسطيني، ووعياً للذّات، من خطّ محدّد، وتحديد للقوى الفاعلة على السّاحة السّياسيّة؛ وأخيراً تحديد مصدر الخطر الأساسي، وكيفيّة التّعامل معه؛ أي صياغة مبادئ عامّة لمفهوم الأمن الوطني الشّامل.

وفي مواجهة هذه القيادة، تقف المعارضة، وهي منقسمة على ذاتها، وغير موحّدة، على النّحو التالي:

- معارضة رسميّة، تعيد إنتاج المعارضة الرّسميّة العربيّة، بشكل ممسوخ.
- معارضة إيديولوجيّة، تلعب الإيديولوجيا/الحلم، الدّور الأكبر في تكوين مواقفها؛ اعتادت أن ترفض كلّ تجديد؛ وتعود ـ بعد فترة ـ للاعتذار، والقبول بما رفضته. ويحقّ لنا أن نتساءل: متى ستقبل هذه الفئة ما ترفضه اليوم؟
- معارضة تلعب الجغرافيا السّياسيّة الدّور الأساسي فيها، لأنّها مكوّنة من ملحقات لدول عربيّة، وبالتّالي حرمت من حرّيّة اتخاذ القرار، والمبادرة السّياسيّة.
- معارضة نابعة من موقع المزاحمة على السّلطة، والاعتقاد بوجود رسالة خلاصيّة لديها، تعطيها حقّ الخروج عن الإطار العامّ، حتّى إدانة المؤسّسات القائمة، وحرمانها من الشّرعيّة والتّمثيل(*).

ولدى دراسة البيئة الفكريّة لهذه المعارضة، نجدها سكونيّة، بشكل عامّ، وهو ما يضطرّها إلى الارتداد، كلّما حدث تطوّر، نكوصيّة في تفكيرها، حيث تلجأ إلى الماضي، بحثاً عن حلول للحاضر؛ انفعاليّة وليست فاعلة؛ شعاريّة، وكأنّ الشّعارات، وحدها، تغيّر العالم؛ وأخيراً كلّيّاتيّة في تفكيرها، لا تأخذ الواقع الحسّي الملموس بالاعتبار.

ولو انتقلنا إلى التّطبيق العملي، وأخذنا مثالاً واحداً على تناول المعارضة للطروحات السّياسيّة، وآخرها «اتفاق غزّة ـ أريحا» أوّلاً، لوجدنا أنّها انتقدته، وهاجمته، وفنّدته، وقالت فيه ما قال مالك في الخمر. هذا جيّد؛ لكنّه، قطعاً، لا يكفي الحدّ الأدنى من الاستحقاقات الّتي

(*) رجاء العودة إلى الفقرة المعنونة «مقدّمات»، عند الأستاذ الشهابي.

يطرحها المشروع، في حدّ ذاته، على المعارضة، كي تبقى إيجابيّة، وفاعلة في السّاحة، ومؤثّرة جماهيريّاً؛ كما يفترض أن تكون.

فهنالك قضايا معيشيّة يوميّة ستواجهنا، لا نستطيع التهرّب منها، والقول بأنّنا ضدّ الاتفاق، وبالتالي لا تعنينا! وهذا يشمل التّعامل مع المؤسّسات التّعليميّة، والبلديّة، والصّحيّة، والماليّة، ومعالجة أزمة البطالة، والإسكان، والمياه، والكهرباء، والزّراعة... إلخ. وهذه قضايا تمسّ المصالح الأساسيّة لأوسع فئات النّاس أصحاب المصلحة الحقيقيّة في دعم النّضال الوطني، واستمراره، وصولاً إلى الدّولة المستقلّة.

وبدون توفّر الرّؤية المتكاملة للتعامل مع الواقع الجديد والاستحقاقات الّتي يطرحها، وفي ظلّ الاستمرار في رفع شعار إسقاط الاتفاق. سيسألنا النّاس: ماذا بعد إسقاط الاتفاق؟ ماذا بعد التّدمير؟ وعلى أيّة أسس سيقوم التّعمير؟

إنّ الاكتفاء بالمعارضة الشّعاريّة الرّومانسيّة للمتغيّرات السّياسيّة، لا يعبّئ الجماهير، بل بالعكس، يبلّد أذهانها، ويوفّر الظّروف للتأثير عليها، وبأشكال مختلفة من قوى لنا مصلحة أساسيّة في تحرير الجماهير من قبضتها.

لابدّ من القول بأنّ بنية المعارضة، وعلاقاتها الدّاخلية، وحروبها المعلنة وغير المعلنة، وعجزها عن طرح البديل الواقعي القابل للتطبيق، جعلها أكثر من قدّم خدمات للقيادة/السّلطة، وخلّصها من أزماتها، ووفّر لها الفرصة المؤاتية للخروج من دائرة العزلة الّتي وقعت فيها، خصوصاً بعد اجتياح لبنان، عام ١٨٨٢، وذلك من خلال حرب المخيّمات.

أخيراً، واستناداً إلى المقدّمات الّتي وضعها الأخ المحاضر حول م.ت.ف.، وطبيعة تركيبها والهدف السّياسي وراء إقامتها، مع ذلك شاركت «الجبهة الشّعبيّة ـ القيادة العامّة» في م.ت.ف. ومؤسّساتها، ولنقل بحسن نيّة، بهدف تحسين أداء المنظّمة، وتخليصها من عيوبها. هل ما كان صحيحاً في الأمس، يصحّ اليوم، أم أنّ وراء الأكمة ما وراءها؟!

مداخلة محمّد المصري

إنّ الّذين يتساءلون في معرض نقاشهم لاتفاق (غزّة/أريحا أوّلاً) قائلين: وماذا بعد؟ عليهم أن يتوقّعوا سؤالاً يسير في الاتّجاه المعاكس: بل ماذا يجب أن نعمل؟ ذلك أنّ السّؤال الآنف لا يبدو مستقيماً وصحيحاً من دون ارتباطه بسؤال جوهري يجب أن يلقى بجرأة وشجاعة عن مستقبل الاتفاق ومستقبلات التّعارض معه ومقاومته. لقد كنّا حتّى الآن في موقع من يتفرّج على الحدث وهو يُصنع ثمّ نتّخذ المواقف الرّافضة. وهذه الحالة تكاد تكون سمة بارزة من سمات العمل السّياسي الفلسطيني المعارض منذ مرحلة ما بعد بيروت ١٩٨٢ وحتّى الآن، إن لم يكن ذلك قبلها بقليل.

لأجل هذا، ستكون مداخلتي مرتكزة على النّقاط التالية، انطلاقاً من السّؤال والسّؤال المعكوس:

١ ـ ثمّة حقيقة لا ينبغي تجاهلها أو إزاحتها أو التّقليل من أهمّيتها، هي أنّ اتفاق (غزّة/أريحا أوّلاً) أنهى فعليّاً وعلى أرض الواقع السّياسي، مرحلة تاريخيّة من الصّراع العربي/ الإسرائيلي، اتّسمت على طول الخطّ بكونها مرحلة صراع مفتوح تداخلت وتشابكت في إطاره كل العوامل المحلّيّة والعربيّة ـ الإقليميّة والدّوليّة. ولاشكّ أنّ نهاية هذه المرحلة لم تحدث بصورة مفاجئة أو دفعة واحدة، كما لو كان كلّ شيء على ما يرام، ثمّ انهار بصورة دراماتيكيّة وغير متوقّعة. لقد كانت هناك في واقع الحال، مرحلة تاريخيّة حافلة بالهزائم الكبيرة والانتصارات الجزئيّة في الجانب العربي والفلسطيني. وقد جاء الاتفاق خلاصة حتميّة لهذه المرحلة وتتويجاً لها. بل تعبيراً مكثّفاً عنها.

إذن لم يكن الاتفاق بمعناه المباشر، سوى هذه الهزائم الكبيرة وقد تجسّدت في آخر أطوارها كنتيجة حتميّة. إنّها بكلام آخر: ذروة هذه الهزائم وتعبيرها السّياسي. إنّ الفلسطينيّين على اختلاف عقائدهم ومشاربهم الفكريّة والسّياسيّة، وعلى اختلاف تنظيماتهم أيضاً، يتحمّلون مسؤوليّة مباشرة، جنباً إلى جنب مع وضع عربي رسمي وشعبي منهار، عن بلوغ هذه المرحلة نهايتها المتوقّعة، والّتي يأتي الاتفاق في إطارها وفي سياقها. وعلى هذا الأساس وحده يجب أن ينظر الفلسطينيّون إلى اتفاق غزّة/أريحا. فتلك المقدّمات كان لابدّ أن تفضي في خاتمة المطاف إلى هذه النّتائج.

٢ ـ ليس صحيحاً أبداً، إلقاء المسؤوليّة كلّها على طرف واحد بعينه وتبرئة الجميع. إنّ هذا لن يغيّر من لغة الحقائق شيئاً، فالاتفاق كان نتاجاً قوى محلّيّة وإقليميّة ودوليّة تمّ تكريسها واقعيّاً منذ انهيار المعسكر الاشتراكي وحرب الخليج. ومن نافل القول إنّ الفلسطينيّين والعرب، كانوا حلفاء معسكر مهزوم تمّ إبعاده عمليّاً من

صناعة السّياسة الدّوليّة، وجرى إبقاؤه على هامش العلاقات الدّوليّة أيضاً. بينما كان الإسرائيليّون ولايزالون حلفاء معسكر منتصر يتحكّم في مسار السّياسة العالميّة ويهيمن على مقدّرات ومفاتيح القرار الدّولي. إنّ هذا الاختلال الخطير في لوحة التّوازنات الدّوليّة يظهر لنا حقيقة كون الاتفاق نتاج مرحلة شارفت اليوم على نهايتها، وإنّنا إنّما نتلقّى إشاراتها الأخيرة. والمهمّ بالنّسبة لنا، ونحن نرفض اتفاق غزّة/أريحا على أرضيّة كونه لا يتّسم بالعدالة والشّموليّة ولا بلبّي طموح شعبنا، أن نستخلص الدّروس وتفادي الوقوع في أخطاء جديدة. علينا أن لا نكرّر ما سبق لنا تكراره من مواقف وشعارات، فالحقائق يجب أن ترى كما هي لا كما نرغب في رؤيتها. ومن هذه الحقائق المرّة أنّ الاتفاق جاء مشفوعاً بنمط من الدّعم الأميركي والدّولي غير المألوف. وهذا يبيّن لنا مقدار الصّعوبة في مواجهته فلسطينيّاً.

٣ ـ هل نستطيع حقّاً مواجهة الأحداث الجديدة بأدوات ووسائل قديمة؟ هذا السؤال مطروح بقوّة أمامنا. إنّنا لا نستطيع مواجهة اتفاق غزّة/أريحا بنفس أساليب مواجهة اتفاق كامب ديفيد والّتي برهنت الحياة على أن تؤدّي إلى أيّ نتائج ملموسة بسبب من كونها أساليب وطرقاً غير واقعيّة. والغريب أنّنا كنّا نملك في مواجهة كامب ديفيد طاقة تأثير هائلة على جمهور سياسي عريض مستعدّ ومهيّأ ليكون مقاتلاً ورافضاً للاستسلام ولمشاريع التّسوية المذلّة. ومع هذا، فقد اتّضح أنّ ما اتّبع من أساليب إنّما كان بعيد التّأثير في حركيّة الجماهير. وهكذا: فإنّ مواجهة (اتفاق غزّة/أريحا) كحدث جديد، بوسائل قديمة وبالية وغير فعّالة، لا تعني سوى أنّنا نكرّر أخطاء الأمس حتّى لو كانت نوايانا الطّيّبة معلنة ومنشورة على الملأ. والنّوايا لا تصنع السّياسات كما يعلّمنا التّاريخ.

٤ ـ ومن هذه الحقائق الّتي يجب أن نعيها أيضاً وبشجاعة أنّ (اتفاق غزّة/أريحا) هو متغيّر نوعي في النّضال الوطني الفلسطيني جاء لصالح العدوّ في وقتٍ لم يعد فيه هناك من حلفاء يوثق بهم على الصّعيد الدّولي والإقليمي، وهذا ما يفرض علينا من موقع الرّفض للاتفاق باعتباره غير عادل وشامل، أن نفتّش عن وسائل جديدة تعوّض لنا ما خسرناه من تحالفات دوليّة، ومن انحسار حقيقي في الدّعم السّياسي العربي. إنّ من يريد مواجهة الاتفاق فعليّاً عليه أن يكفّ عن (لغة التّخوين) الصّاخبة، ويكفّ عن الشّعارات الطنّانة، وأن يتعامل مع الحقائق كما هي في أرض الواقع لا كما نرغب بها. هذا يعني ببساطة انتهاج سياسة فلسطينيّة جديدة، وليس بناء (خنادق سياسيّة) والتحصّن في قلبها. إنّ الخندق موقع دفاعي يمكنه أن يؤمّن الحماية ولكنّه يمكن أن يكون خانقاً، لأنّه يعزل المقاتل عن جمهوره وعن ساحة المعركة كذلك. ليس المهمّ أن نبني من الشّعارات الكبيرة والصّاخبة خنادق سياسيّة للدفاع عن وجهة نظرنا بل أن نفكّر بكيفيّة استخدامها أو الخروج منها عندما يتطلّب الأمر ذلك في مرحلة تالية. هذا يعني أيضاً ضرورة انتهاج سياسة تتّسم بالمرونة ولكن أيّة مرونة؟ إنّها مرونة الثّوري الّذي لا تأسره الشّعارات وتقيّد حركته عن القيام بمناورة سياسيّة مطلوبة. لقد ولّى العهد الّذي كان فيه مفهوم الثّوري مرادفاً لمفهوم التصلّب الأعمى والتّشبّث بالموقع حتّى لو كان مدمّراً.

٥ ـ ومن هذه الحقائق أيضاً: إمكانية بروز ونشوء أحزاب جديدة من رحم التّنظيمات القائمة. ليس هذا ضرباً من الخيال أو رجماً بالغيب. بل هو الواقع عينه، فالمرحلة القادمة، مرحلة ما بعد الاتفاق ستكون مرحلة نشوء أحزاب ربّما من رحم ما هو قائم من تنظيمات، ولا يستطيع أيّ معارض أن يمنع وقوع ذلك.

ترى: ما السّبيل الصّحيح لمواجهة مثل هذا الاحتمال؟ هل سيكون الرّفض المطلق هو سلاحنا الوحيد أم هناك إمكانيّة أخرى من بين إمكانيّات متعدّدة لمواجهة هذا الاحتمال؟

٦ ـ ماذا لو فكّرنا ـ مثلاً ـ كمعارضين للاتفاق، مع إقرارنا مرّة أخرى بأنّه غير عادل ومجحف، ولا يلبّي الطّموح، بإمكانيّة التّعامل مع الاتفاق ومن موقع الاعتراض عليه، وذلك من أجل الحدّ من الخسائر الّتي أسفر وسيسفر عنها؟

لقد أصبح الاتفاق حتّى الآن، أمراً واقعاً، ونحن لا نملك القدرة على منعه من السّير في الاتّجاهات الّتي اختطّت له دوليّاً وإقليميّاً وحتّى عربيّاً، وهو يسير اليوم بقوّة دفع كبيرة.

ترى: ماذا لو فكّرنا بإمكانيّة العودة إلى الوطن لممارسة النّضال والضّغط من أجل تطوير الاتفاق نحو أفقه العادل والشّامل؟

٧ ـ إنّ معارضي الاتفاق لا يملكون في إطار هذه الحقائق مجتمعة لا الحاضنات السّياسيّة العربيّة والإقليميّة والدّوليّة الّتي تمكّنهم من إحباط الاتفاق، ولا البرامج السّياسيّة الموحّدة والواضحة. ولذلك فإنّ طرح ومناقشة فكرة (العودة إلى الوطن) بالحدود الّتي يتيحها الاتفاق نفسه ربّما يقدّم حلولاً أخرى، وإمكانيّات أخرى تضاف إلى الإمكانات المتوفّرة من أجل التصدّي للاتفاق.

٨ ـ ولكن: إذا كان هدف المعارضين ينحصر اليوم في البرهنة على أنّ الاتفاق لن يتطوّر أو لا يجب تطويره أو حتّى السّماح بتطويره من أجل أن يكون شاملاً وعادلاً، فإنّ ذلك سيساهم شئنا أم أبينا في زيادة

خسائر شعبنا النّاجمة عن الاتفاق.

٩ ـ تقول مداخلة الأخ عمر الشّهابي (إنّه كان يتوقّع اتفاقاً أسوأ من هذا؟) حسناً. ماذا نعمل إذن وقد حدث اتفاق أقلّ سوءاً ممّا توقّعنا؟ ثمّ يقول (إنّه كانت هناك مشكلات وأزمات دوليّة استغرق حلّها مئات الجلسات، فلماذا أسرعنا إلى حلّ النّزاع مع إسرائيل بعدّة جلسات؟)

هناك خطأ جوهري في هذه الفكرة: إنّ المعيار الصّحيح لا يكمن في عدد الجلسات، بل بما يملكه الطّرف المفاوض من قوّة وقدرة ونفوذ على الأرض لتحقيق أهدافه. وحتّى لو استغرق توقيع (اتفاق غزّة/أريحا) عدّة آلاف من الجلسات فلن يكون اتفاقاً جيّداً لأنّه انبثق أصلاً عن مرحلة كان فيها الطّرف الفلسطيني هو الطّرف الأضعف على طول الخطّ. وعندما يكون الإنسان طرفاً ضعيفاً في معركة طويلة، فإنّه لن يرتجي بكلّ تأكيد انتصاراً حاسماً.

١٠ ـ ومن أجل أن لا تتكرّر الأخطاء، لابدّ مرّة أخرى من إعادة قراءة الوقائع على الأرض والتعامل معها من دون ضجيج وصخب. فاتفاق غزّة/أريحا ليس هو بالضّبط اتفاق ١٧/أيار: اتفاقاً هشّاً لم يجر وضعه في سياق دولي وإقليمي كما هو الحال مع اتفاق غزّة/أريحا. وعلى الصّعيد العربي لم يلق الاتفاق أيّ استجابة كما هو الحال مع اتفاق (غزّة/أريحا). إنّ المقارنة غير صحيحة، لأنّ المثالين مختلفان تماماً.

١١ ـ وتقول مداخلة الأخ الشّهابي ما نصّه (إنّه لا توجد أيّة تباينات أساسيّة بين المعارضين)؟ هل صحيح حقّاً؟ ولو أنّنا سلّمنا جدلاً بهذا الاعتقاد الرّاسخ في قناعة الأخ الشّهابي فلابدّ له من أن يسلّم معنا بأنّه لا توجد في الواقع (أيّة اتفاقات) فكريّة وسياسيّة بين المعارضين. فليس المهمّ أن لا تكون هناك (تباينات) بل المهمّ أن تكون هناك (اتفاقات) ممكنة وواقعيّة. إنّ سلسلة الاجتماعات الّتي عقدتها الفصائل العشرة تقول إنّ الخلاف عميق، وأنّ الاتفاق على خطّ سياسي وفكري موحّد إنّما هو أمر صعب المنال.

١٢ ـ ثم تقول مداخلة الأخ الشّهابي ما يلي: «إنّ الشّرعيّة القانونيّة والشّرعيّة الثّوريّة (أسقطت ياسر عرفات)؟» هل هذا الكلام النّظري جدّاً له أساس في الواقع؟ متى كانت الشّرعيّات الثّوريّة ـ التّنظيميّة ـ القانونيّة تتحكّم في مسار الأحداث أو في مسار الثّورات والأوضاع السّياسيّة؟ وحتّى لو قلنا جدلاً مثل هذه الفكرة فهل هناك إمكانيّة واقعيّة تمكّننا من جعل (الإسقاط الثّوري) النّظري إسقاطاً في واقع العلاقات الدّوليّة والإقليميّة الّتي تقدّم (عرفات) اليوم (كرجل سلام) مرغوب به حتّى في البلدان الّتي كان يوصف فيها بالإرهابي قبل ساعات من توقيع اتفاق غزّة/أريحا؟

لقد كان (إسقاط عرفات) ممكناً في مرحلة سابقة، بل ومسموحاً به عربيّاً وإقليميّاً ودوليّاً، ومع ذلك لم يتمكّن المعارضون من تحقيق هذا الشّعار. فهل يمكن اليوم تحقيق هذا الشّعار في وقت أصبح فيه (إسقاط عرفات) تخريباً لعمليّة مدعومة أميركيّاً ـ أوروبيّاً ـ عربيّاً؟. إنّ أحلاماً من هذا النّوع، تعكس واحدة من أعقد المشاكل الفكريّة السّياسيّة في السّاحة الفلسطينيّة. إنّها مشكلة (الإراديّة) في العمل السّياسي. ومرّة أخرى: ليس المهمّ أن تكون لدينا الأحلام والشّعارات الكبيرة بل المهمّ أن يكون الواقع قادراً على جعلها ممكنة التّحقّق!

* * *

تعليق

من عادل مجاهد عشماوي

تحدّث الأستاذ/محمّد المصري، عن إمكانيّة جعل «اتفاق غزّة/أريحا أوّلاً، اتفاقاً عادلاً. ونعرف جميعنا بأنّ صيغة «اتفاق غزّة أريحا» هي، بأبسط أشكالها، سجن رسمي، أو معتقل مشفوعاً بموافقة أصحاب البلاد؛ حكم ذاتي لا دولة، لا سلاح، لا استقلال اقتصادي، لا هدف مستقبلي، لا عودة، ٣,٥ مليون فلسطيني في الشّتات، صارعوا، ودفعوا من الدّم ما يكفي، على مدى ٣٠ عاماً. فأيّ عدل ينشد الأستاذ المصري، بعد هذا التفتّت في الجسد الفلسطيني، بين الدّاخل والخارج وبين الدّاخل والدّاخل، أي بين أهالي أريحا ونابلس أو غزّة ورام الله، وهم كانوا شركاء في انتفاضة واحدة وصراع واحد؟!